

كتاب ابن عوانة الاسفرائيني وكتاب ابي بكر الهمداني وكتاب ابي البرق
 وغيرهم من زياده على حديث مخرج عليه او تمهيد المخرج منه زاد ابن
 الصلاح او زياده شرح في كثير من احاديث الصحيحين وكثير من هذا
 موجود في الجمع بين الصحيحين لابي عبد الله الحميدي فانه حكى بصحة
 لما ياتي في بحث المخرجين حكيم ما استخرج عليه قلت وهذا كثر
 من قوله ما مضى امام على صحة الحسن انما اشترط في حق من اهدى العصى
 عن كثر الاسانيد ومعرفة الرجال والعلل عند من يشترط معرفتها
 اي العلل وقد عرف انه يشترطها المحدث لا النفاها فانها تهايت شرط
 العادة واما من كان الهدى للبحث عن الاسانيد والعلل مطلقا
 ان كان محدثا او العلل العادحة ان كان فقهيا فله ان يصح الحديث
 ظاهرها ياتي غربا ان يقول فعلية متى وجد فيه شرط الصحة المذكور
 في كتل الاصول وعلوم الحديث ولا يجب الاقتصار على تصحيح
 الاولين الا على راي ابن الصلاح من انه ليس لاحد من المتأخرين
 ان يصح الحديث وهو رايه مرود كاسياني بل لا يكون من يتبع
 الاولين على تصحيحهم محتملا متوقفا على التصحيح كما ياتي الكلام
 على المرسل فلذا اقلنا ان الاولى ان يقول عليه وسياق تحقيق الكلام
 ان شاء الله تعالى ان من قبل قول الامة في تصحيح الاحاديث فيلزم بقلده
 لهم بدعا مله برونه العدل وليس العمل بها من التقليد كاسياني للمصنف
 نفسه **مسئلة المخرجات** قال ابن الدين موضوع المخرج
 اي

اي الكتاب الذي يستخرجه المحدثون والمراد حقيقته لا الموضوع المضطرب
 عليه بل موضوعه اصطلاحا الكتاب الذي يشترط عليه موضوع
 يستخرج اليه في غير كتاب البخاري كتاب ابن اسنيد وهو متون لانه
 بحث في المخرج على كل منهما **ان ياتي المصنف** اي من يريد تصديق
 المخرج الى كتاب البخاري او متله لانه لم يخرج احد الا عليهما
 كما هو المشهور ولذا اقتض المصنف وزين الدين عليهما والافان قد
 ذكر التسيوطي في شرح تقريب النوي فائدة لا تخص المخرج
 بالصحة وقد استخرج محمد بن عبد الملك ابن ابي علي سنن ابي
 داود وابو علي الطوسي على الترمذي وابو يعقوب على التوحيد لانه
 خزينة واملد الى حفظ العراقي على المستدرک من تخرجه لم يكمل ثم رتب التبع
 ذكرها ما لفظه بعد قوله المخرج موضوعه ظاهر انه لا يسما متخرج
 الا اذا كان على الصحيح وليس كذلك ثم ذكر من استخرج على غيرها
 كما ذكرنا نقاعه الشيوخ ثم قال وعد من المصنف كلامه سابقا ولاحقا
 في الصحيح وحق العبارة ان يقال موضوعه ان ياتي المصنف الى كتاب
 من كتب الحديث الخ انتهى **قال فل علم الله ليس المراد الموضوع**
 المضطرب عليه انما المراد حقيقته المخرج ومعناه واما موضوعه على
 اصطلاح فاحاديث الكتاب الذي يشترط عليه موضوعه متخرج
 اليه في غير كتاب البخاري كتاب ابن اسنيد وهو متون لانه بحث في
 المخرج عن كل منهما **فخرج احاديث البخاري او متله باسانيد**